مقررات اتفاقية بازل III كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي
ـدراسة حالةالقطاع المصرفي البلجيكي-

BASEL III Convention as Mechanism to achieve financial soundness of banking sector
-Case Study of BELGIAN Banking Sector –

طلحي كوثر[1]
Talhi Kaouther
[1]جامعة الجزائر 03 ، (الجزائر)، talhi.kaouther@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020-09-01 تاريخ القبول: 2021-05-17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه مقررات اتفاقية بازل الثالثة في تدعيم وتعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي في ظل التغيرات والمستجدات المالية والمصرفية التي شهدتها العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي، اذ بينت الأزمة المالية لسنة 2007 أن السياسات الاحترازية الجزئية المتخذة ضمن اتفاقية بازل الأولى والثانية فشلت في تحقيق السلامة المصرفية والماليةككل،الأمر الذي دفع بلجنة بازل إلى إصدار اتفاقيتها الثالثة.

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن اتفاقية بازل الثالثة تبنت مقاربة جديدة للتنظيم الاحترازي شملت فيها السياسات الاحترازية على المستوى الجزئي والكلي مما مكنها من تعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي المالي ككل،ومنه السلامة المالية للقطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية:*لجنة.بازل.،الرقابة. المصرفية.،اتفاقية .بازل III.، السلامة .المالية.*

تصنيف JEL: *G28, G32, G21, G01* .

Abstract:

This paper seeks to define the role of Basel III convention to improve the soundness and stability of the banking system, In light of financial and banking updates over the last decade of the 20th *century and the beginning of the current century. The financial crisis of 2007 demonstrated the failure of the Microprudential Policies taken by Basel 1 and 2 conventions to achieve stability of the banking and financial sectors as a whole, this is why Basel* Committee on Banking Supervision *react by introducing Basel 3 convention.*

[1]**المؤلف المرسل:** طلحي كوثر، talhi.univ@gmail.com

The results of this study indicate that Basel III convention adopt a new approach of prudential regulation which include both of Microprudential and Macroprudential Policies, Things that allowed Basel 3 convention to achieve resilience and robustness within the financial and banking system, and ensure financial soundness of the banking sector.

Keywords: *Basel committee; Banking Supervision;Basel III; Financial Soundness.*

Jel Classification Codes *: G28, G32, G21, G01*

1. مقدمة:

تسعى البنوك إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتنموية، من أهمها الحفاظ على سلامتها واستقرارها الماليين،إذ أن النظام المصرفي والمالي السليم يسمح بالرفع من كفاءة الوساطة المالية وكذا فعالية وكفاءة السياسات النقدية.ونظر الضرورة الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وفي إطار الجهود الدولية لتعزيزها، قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل IIIالهادفة إلى الرفع من متانة وسلامة القطاع المصرفي والمالي من خلال محاورها الخمس، والتي قامت بتبنيها الدول العشرين G20 ومجموعة من الدول النامية والاقتصاديات الناشئة، بهدف تحسين قدرة قطاعها المصرفي على استيعاب الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية أيا كان مصدرها، ومن هذه الدول بلجيكا التي التزمت بتطبيق محاور الاتفاقية حسب الرزنامة الصادرة من لجنة بازل .

1.1 الإشكالية:

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو أثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل IIIعلى السلامة المالية للقطاع المصرفيالبلجيكي؟

2.1 الفرضيات:

نظرا لطبيعة ومحتوى الدراسة تم إرفاق الإشكالية المساقة بفرضية رئيسية تبقى قابلة للاختبار والمناقشة، وتتمثل في:

- انتهجت اتفاقية بازل III نفس المقاربة المعتمدة من سابقتيها (بازلI وII) مما سيؤدي بها إلى نفس النتائج أي فشلها في الحفاظ على السلامة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي؛

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعريف بمفهوم السلامة المالية ونماذج ومؤشرات قياسها؛
- التعريف بالمحاور الأساسية لاتفاقية بازل III؛
- تحديد أثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة على السلامة المالية للقطاع المصرفي.

4.1 منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة،من أجل الإلمام بموضوعها لذا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مختلف المفاهيم والتعاريف الأساسية، وعلى دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسةلمحاولة تشخيص وفهم وضعية القطاع المصرفي البلجيكي بالأرقام، وتحليل التطورات التي مر بها من خلال المعطيات الإحصائية المستمدة من الإحصاءات والتقارير الرسمية وفي الأخير استخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

5.1 الدراسات السابقة:

- تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر –حالة بنك AGB–CPA–، للباحثين عباس بوهريرة وعبد اللطيف مصيطفى، قدمت هذه الدراسة ضمن مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، ديسمبر 2017 تناول في الباحثان مفاهيم عامة حول السلامة المصرفية وأنظمة قياسها وكذا مؤشراتها في القطاع المصرفي الجزائري، مع دراسة حالة بنك AGB–CPA–خلال الفترة 2010-2013؛
- آفاق تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة وآثارها على تمويل التجارة الخارجية –تجارب بعض البنوك العربية–قدمتها الباحثة بونيهي مريم،ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2017/2016. وتعرضت فيها إلى الإطار العام لاتفاقية بازل الثالثة وانعكاساتها على التمويل البنكي للتجارة الخارجية، وواقع وآفاق وتحديات تطبيقها في بنوك الدول العربية؛
- دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، للباحث طرشي محمد، قدمت هذه الدراسة ضمن مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2017، وتطرق فيها إلى مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية وكذا الرقابة المصرفية، كما تطرق إلى اتفاقية بازل الأولى والثانية والثالثة ودورها في تحقيق السلامة المصرفية.

6.1 هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

I. الإطار النظري للسلامة المالية
II. الركائزالأساسية في اتفاقية بازلIII لتحقيق السلامة المصرفية
III. تقييم مدى سلامة القطاع المصرفي البلجيكي في ظل تطبيق اتفاقية بازل III

2. الإطار النظري للسلامة المالية

1.2 مفاهيم أساسية حول السلامة المالية

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقود الماضية هدفاً متزايد الأهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية، كما أن مفهوم الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط المتعلق بتجنب وقوع الأزمات المالية، حيث يتعلق الاستقرار المالي

بتقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها مع استمرار قدرة النظام المالي على أداء وظائفه المالية كالادخار والاستثمار...، ويتوافق تحليل الاستقرار المالي مع تحليل السلامة المالية الكلية للنظام المالي؛ إذ أن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي والمالي تُعد من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة المالية وتقييم أوضاع الاستقرار المالي .وقد استحوذت سلامة النظام المصرفي (باعتباره المكون الأكبر غالباً ضمن مكونات النظام المالي في معظم الاقتصاديات حول العالم) على اهتمام البنوك المركزية، حيث يُعتبر النظام المصرفي السليم قناة رئيسية لتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة كما أن تنمية القطاع المصرفي السليم أصبحت تحظى باهتمام متعاظم نتيجة الأزمات التي تعرضت لها الأنظمة المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية2007.(العبيد، 2018، الصفحات 89-90)

قد أولى العديد من الكتاب والباحثين اهتمامهم بموضوع السلامة المالية التي أصبحت تعتبر واحدة من العناصر الرئيسية لبناء السياسات الاقتصادية الكلية. و يمكن تعريفها على أنها:

- وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.إن هذا التعريف يوضح السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمتمثلة بالمؤشرات والمعايير وإجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي .
- يشير البعض إليه من منظور الاستقرار المالي بوصفه مرادف للسلامة المالية ويُعرف بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على مقابلة متطلباته ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة.(صلاح الدين، 2010، صفحة 9)

إن مصطلح السلامة المالية يشمل النظام المالي ككل أما مصطلح السلامة المصرفية فتشمل القطاع المصرفي فقط وقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنها " قدرة البنوك على تحمل الأوضاع العدائية مثل التغييرات الجوهرية في سياسات البنك، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، ومن ثم فهو يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية الصعبة بالاستعانة برأسماله واحتياطاته"(Tomuleasa, 2017, pp. 53-54)..

2.2 نماذج ومؤشرات قياس السلامة المالية للقطاع المصرفي

تعد نماذج ومؤشرات قياس السلامة دليل لإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم متانة وصلابة النظام المصرفي،من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تنجر عنها في أسوء الأحوال فشلا للقطاع المصرفي. ويوجد العديد من النماذج والمؤشرات التي تقيس مدى سلامة القطاع المصرفي على المستوى الفردي مثل نموذج CAMEL ونموذج التنقيط Z-SCORE أو على المستوى المجمع والمتمثلة في مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي التي وضعها صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى اتفاقيات الرقابة والإشراف المصرفي الهادفة إلى تعزيز السلامة والاستقرار المصرفي والمالي والمتمثلة في اتفاقيات بازل خصوصا الثالثة.

1.2.2 النماذج الرائدة لقياس سلامة المصرفية:

تُعتبر المؤشرات المالية ونماذج الإنذار المبكر أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

1.1.2.2 نموذج CAMELS للإنذار المبكر

لقد كانت بداية الاهتمام باستخدام المؤشرات المالية لتقييم ورقابة المصارف من قبل لجنة بازل لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992، ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي،وقد تم اقتراح نظامCAMELS ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية،ثم تعدد تنظما لإنذار المبكر وقامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها (بوصافي و شياد، 15-16 جوان 2010) . وتتمثل مؤشرات نموذج CAMELS في: كفاية رأس المال Capital Adequacyجودة الأصول Asset Quality ، سلامة الإدارة Management ، الإيرادات والربحية Earnings

السيولة والتمويل Liquidity ،درجة حساسية مخاطر السوق Sensitivity to market risk.

2.1.2.2 نموذج التنقيط Z-Score

تعتبر الدالة Z-Scoreالطريقة الأكثر استعمالا لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفرد بحيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك،ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين الإعسار وقيمة الدالة حيث يقصد بالإعسار هنا،احتمال كون أصول البنك أقل من خصومه(دادي عدون و عمي سعيد، 2014، صفحة 24)،وتحسب الدالة Z-Scoreبالعلاقة التالية: $\mathbf{Z= (k+\mu_{ROA})/\sigma_{ROA}}$ حيث :**K**: هو نسبة رأس المال مضاف لها إجمالي الاحتياط تالي الأصول$(\frac{E}{A})$ ؛

$\mathbf{\sigma_{ROA}}$ **:** الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد؛

$\mathbf{\mu_{ROA}}$:يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الأصول(ROA)؛ (زرير و الحموي ، 2016، صفحة 311)

تقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزفا لأسهم، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار البنك ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن قيمة الدالة المرتفعة تدل على أن البنك يواجه احتمال إفلاس منخفض حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر والفشل والإعسار،وانخفاض قيمتها يقابله ارتفاع في احتمال الإعسار.(دادي عدون و عمي سعيد، 2014، صفحة 24) ،وتصنف نتائج نموذج Z-Score مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تصنيف نتائج مؤشر Z-Score

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على :

-Morten Reistad Aasen , Applying Altman's Z-Score to the Financial Crisis - An Empirical Study of Financial Distress on Oslo Stock Exchange- , Norwegian School of Economics ,Bergen ,2011,p16.

2.2.2 مؤشرات السلامة المالية لتقييم صلابة وسلامة القطاع المصرفي:

وهي عبارة عن مؤشرات تقيس مدى صحة وسلامة القطاع المصرفي، حيث وضع صندوق النقد الدولي 39 مؤشر سلامة مالية لتحقيق الاستقرار المصرفي، صنفها إلى مجموعتين من المؤشرات الأساسية والتكميلية لتقييم القطاع المالي تُعرف بمؤشرات السلامة المالية، تحتوي أول مجموعة على 12 مؤشر وقائي والتي تسمى بالمجموعة الجوهرية TheCore Setsوتستمد بياناتها من عملية الإشراف والرقابة. وتنقسم هذه المؤشرات إلى خمسة مجموعات رئيسية، تمثل مؤشرات للقطاع المصرفي السليم والصحيح. أما المجموعة الثانية والمسماة المجموعة المساعدة أو الداعمة Encouraged Setsهي مؤشرات تكميلية مساندة وتحتوي على 27 مؤشر (صلاح الدين، 2010، الصفحات 14-15)، منها 13 مؤشر خاص بالبنوك وهي مؤشرات متوافقة مع نظام CAMELS لتقييم السلامة المالية للبنوك والمؤسسات المالية بشكل منفرد(IMF, 2006, p. 155). يتبقى لنا 14 مؤشر آخر خاص بالمؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الغير المالية، الأسر المعيشية، الأسواق المالية، أسواق العقارات. وسنستعرض المؤشرات الخاصة بالبنوك في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي

مؤشرات السلامة المالية الأساسية–المجموعة الجوهرية	مؤشرات السلامة المالية التكميلية–المجموعة المساعدة

كفاية رأس المال: –نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر؛ –نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر؛ –القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال. **جودة الأصول:** –القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية؛ –نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض. **الإيرادات والربحية:** –العائد على الأصول؛ –العائد على أسهم رأس المال؛ –نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل؛ –نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل. **السيولة:** نسبة السيولة إلى الأصول؛ –نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول؛ –نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل. **الحساسية لمخاطر السوق:** نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال.	**كفاية رأس المال:** – نسبة رأس المال إلى الأصول . **جودة الأصول:** – نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال ؛ – نسبة التوزيع الجغرافي للقروض ؛ – نسبة مركز الأصول الإجمالية في المشتقات المالية رأس المال؛ – نسبة مركز الخصوم الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال؛ – نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض؛ – نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم. **الإيرادات والربحية:** – نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل ؛ – نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد؛ – الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع. **السيولة:** – الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك؛ – نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض بخلاف مابين البنوك. **الحساسية لمخاطر السوق:** نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

–مصرف ليبيا المركزي، العمل الإحصائي وتحديات إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، أبو ظبي،08-09 نوفمبر 2017 ،ص08-09.

3. الركائزالأساسية في اتفاقية بازلIIIلتحقيق السلامة المصرفية

أعلنت مجموعة محافظي البنوك المركزية لـ 27 دولة*من أكبر اقتصاديات العالم ورؤساء الهيئات الرقابية ، في المؤتمر الذي عقدته بتاريخ2010/09/12في مدينة بازل بسويسرا في 12 سبتمبر 2010 عن إطار عمل بنكي جديد ، يهدف إلى تشجيع البنوك على رفع مستوى احتياطاتها من رأس المال، كخطوة لتحصينها من تهديد الأزمات المالية المحتملة وقد

صادقت مجموعة الدول العشرين على تلك المقترحات عند اجتماعها في مدينة "سيول"، في نوفمبر 2010وأصدرت بذلك اتفاقية بازل الثالثة لتدعيم صلابة ومتانة القطاع البنكي الدولي ككل (بونيهي، 2016، صفحة 23).

1.3 الدعامات الرئيسية لاتفاقية بازل III

1.1.3 تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأسمال للدعامة الأولى

أعلنت لجنة بازل عن إصلاحات جوهرية في المتطلبات الكمية والنوعية لقاعدة رأس مال البنوك لتحسين جودتها ونوعيتها، كي تكون قادرة على مواجهة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها بكل دوري، وحتى تتمكن من امتصاص الخسائر في حالة إعسارها، حيث أعادت هيكلة رأس المال التنظيمي إلى شريحتين مع تحديد الشروط الواجب توافرها كحد أدنى في الأدوات المصدرة من البنك حتى يتم إدراجها ضمن الشريحة الأولى أو الثانية، وأضافت هوامش رأسمالية أخرى لتوسيع قاعدة رأس المال الموجه لتغطية المخاطر. وسنستعرض في الجدول أدناه متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر ورزنامة تطبيقها. (طلحي، 2019، صفحة 123)

الجدول رقم 02: الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر(الوحدة: %)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق المساهمين (CET1)	**2**	**3.5**	**4**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**
الشريحة الأولى الإضافية (Add T1)	**2**	**1**	**1.5**	**1.5**	**1.5**	**1.5**	**1.5**	**1.5**
الشريحة الأولى (T1)	**4**	**4.5**	**5.5**	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
الشريحة الثانية (T2)	**4**	**3.5**	**2.5**	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
كفاية رأس المال(بدون احتساب المصدات التحوطية)	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على:

-Basel committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Switzerland, December 2010, (rev June 2011).

2.1.3 إضافة المصدات الرأسمالية

أدرجت الاتفاقية هوامش رأسمالية إضافية ضد المخاطر الحالية والمستقبلية، تهدف من خلالها الى

رفع مستويات رأس مال البنوك لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات والمخاطر، ومنه تحقيق الاستقرار والسلامة المالية للقطاع المصرفي ككل وتتمثل هذه المصدات فيما يلي:

1.2.1.3 المصدات الرأسمالية التحوطية (Capital Conservative Buffer)

يتعين على البنوك إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي عالي الجودة لتغطية الخسائر المستقبلية في حال حدوثها اصطلح على تسميته بالمصدات الرأسمالية التحوطية وبنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر. (BCBS, 2010 rev June 2011, p. 57)

2.2.1.3 المصدّات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية (Countercyclical Buffer)

يقصد بها إضافة هامش لرأس المال الأساسي عالي الجودة بهدف حماية البنوك من مخاطر تقلبات الدورات المالية والاقتصادية تتراوح نسبته بين0% و2.5%من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (BCBS, 2010 rev June 2011, p. 184)،ويهدف هذا الهامش لبناء قاعدة رأسمالية إضافية في أوقات النمو المتسارع بمنح الائتمان في فترات الرواج الاقتصادي وهذا للاستفادة منها في أوقات الكساد التي تتبع هذا النمو.(Chouinard & Graydon , 2014, p. 62)

3.2.1.3 المصدات الرأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية : (G-SIBs)

كلفت مجموعة العشرين مجلس الاستقرار المالي العالمي(FSB) ولجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS) بتطوير التشريعات الرقابية الكفيلة لتعزيز الاستقرار المالي العالمي، وتقليل المخاطر الناتجة عن وجود المؤسسات المالية الأكبر من أن تفشل على النظام المالي العالمي ككل، حيث قام مجلس الاستقرار المالي العالمي باقتراح إنشاء فئتين من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وهما : المؤسسات المالية ذات الأهمية النظاميةSIFIs والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية العالمي(Financial Stability Board, 2010, p. 01)G-SIFIs،انطلاقا من هذا أقرت لجنة بازل في وقت لاحق بضرورة إضافة مصدات حماية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية G-SIBSلارتباطها الوثيق مع سلامة النظام المالي العالمي ،تهدف هذه المصدات إلى توفير قاعدة رأسمالية أقوى لهذه للبنوك للتقليل من المخاطر النظامية والآثار السلبية الناتجة عن فشل تلكالمؤسسات(BCBS, July 2011, p. 01)إذ سيتعين على هاته البنوك الاحتفاظ برأس مال إضافي يتراوح بين 1% و 3.5%من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (Goldbach, 2015, p. 186).

3.1.3 اعتماد نسب معيارية للوفاء بمتطلبات السيولة

نظرا لأن السيولة كانت السبب الرئيسي والمباشر لفشل بعض البنوك وانهيارها خلال الأزمة المالية العالمية أولت اتفاقية بازل الثالثة أهمية كبيرة لها ، وقامت باعتماد نسبتين للسيولة هما: (سلطة النقد الفلسطينية، مارس 2016، الصفحات 11-12)

- ✓ **نسبة تغطية السيولة LCR :** تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على التكيف مع اضطرابات السيولة المحتملة ضمن نطاق30يوم عمل، و تحتسب كالتالي :

$$\text{معيار تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة العالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة}} \geq 100\ \%$$

- ✓ **صافي نسبة التمويل المستقرة NSFR**:وُضعت هذه النسبة لتوفر المزيد من التمويل المتوسط والطويل الأجل أمام البنوك لتنفيذ أنشطتها، وتُحسب كالتالي:

$$\text{معيار صافي التمويل المستقر } NSFR = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} > 100\%$$

4.1.3 تعزيز تغطية المخاطر

شددت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة على تعزيز متطلبات رأس المال لمحفظة المتاجرة وانكشافات التوريق المعقدة والتي كانت من أهم مصادر الخسائر للعديد من البنوك خلال الأزمة المالية الأخيرة من خلال رفع متطلبات رأس المال لعمليات إعادة التوريق في المحفظة المصرفية ، ومحفظة المتاجرة وكذا تعزيز عملية المراجعة الرقابية ، ورفع متطلبات الإفصاح المالي. كما قامت الاتفاقية بتخصيص جزء من رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وعمليات إعادة الشراء وتمويل سندات الدين وكذا المخاطر الناشئة عن تعديلات التقييم الائتماني للأصول المالية أو انخفاض الملاءة الائتمانية للطرف المقابل.

5.1.3 إدخال معيار الرفع المالي Leverage Ratio

قامت اللجنة بإدراج نسبة جديدة غير حساسة للمخاطر وهي نسبة الرفع المالي كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال،وتهدفهذه النسبة لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي. تُحتسب النسبة بقسمة الشريحة الأولى من رأس مال المصرف على إجمالي انكشافاته الغير المرجحة بالمخاطر على ألا تقل هذه النسبة عن3%. (BCBS, january 2014, p. 01)

2.3 اتفاقية بازل IIIكآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي

رغم إسهامات اتفاقية بازل I في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي والمساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على البنوك إلا أنها لم تجد قبولا وتأقلم من طرف البنوك نتيجة تركيزها على المخاطر الائتمانية فقط إذ اعتمدت على رأس المال ودوره في امتصاص الخسائر وأهملت باقي أنواع المخاطر وكذا تمييزها بين الدول العالم حيث وبالرغم من ارتباط المخاطر الائتمانية بالعميل بدل الدولة إلا أنها رجحت الالتزامات حسب مصدرها وقسمت الدول إلى مجموعتين أولها تتمتع بمعاملة خاصة وتعتبر خالية من المخاطر حتى ولو كانت غير قادرة على تسديد التزاماتها مثل اليونان كما أنها بالغت في ترجيح أوزان مخاطر بعض الأصول(Chebaiki & Slimani, 2014, pp. 32-33) ،مما استدعى من اللجنة إصدار اتفاقية جديدة وهي بازل II،التي حاولت أن تتماشى مع التطورات الحاصلة في الساحة المالية والمصرفية وهدفت للحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي من خلال العمل على تعزيز سلامة النظام المصرفي ، دعم المساواة والتنافسية وكذا تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر والتركيز على المصارف النشطة عالميا(علاش و خروبي، 2015، صفحة 123).

بينت الأزمة المالية العالمية2008فشل اتفاقية بازل الثانية في مواجهة الأزمات حيث أهملت الاتفاقية بعض المخاطر كتلك المتعلقة بالسيولة، وعمليات التوريق المعقدة والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك مما أدى إلى حدوث الأزمة ، هذا ما

دفع بلجنة بازل إلى إجراء تعديلات شاملة في إطار اتفاقية بازل III الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية والمالية ،إذا كما سبق وذكرنا التزمت الاتفاقية بتعزيز صلابة ومتانة البنوك من خلال تحسين وتقوية نوعية رأس المال لما له من دور في تحقيق سلامة واستقرار النظام المصرفي على المستوى الجزئي والكلي ، حيث نصت الاتفاقية على رفع المتطلبات الدنيا لرأس المال التنظيمي وتحسين نوعيته، لرفع قدرة البنوك على مواجهة الأزمات وامتصاص الخسائر ، وأضافت مصدات رأسمالية تعمل كوسادة ضمان بهدف زيادة قدرة البنوك على التصدي للأزمات ومواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية وكذا تحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي وتتمثل في المصدات الرأسمالية التحوطية بنسبة 2,5%.

تبنت اتفاقية بازل الثالثة معايير الرقابة الاحترازية الكلية، إذ بينت الأزمة الأخيرة أن السياسات الاحترازية الجزئية فشلت في الحفاظ على السلامة المصرفية والمالية، حيث لم تكن كافية لوحدها لمواجهة المخاطر النظامية والآثار الدورية للنظام المصرفي والمالي ككل ، مما دفع باتفاقية بازل III إلى تطوير السياسات الاحترازية الكلية، حيث أضافت مصدّات رأسمالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية،كما أقرت لجنة بازل بضرورة إضافة مصدات حماية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية العالميةG-SIBSلارتباطها الوثيق بسلامة النظام المالي العالمي ككل. وتهدف هذه المصدات لمواجهة المخاطر النظامية الناتجة عن فشل تلك المؤسسات والتقليل من آثارها السلبية. بالإضافة إلى ما سبق قامت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة بتطوير معيارين للإشراف على مخاطر السيولة، هما نسبة تغطية السيولة، وصافي نسبة التمويل المستقر الهادفتان إلى تعزيز قدرة البنوك على التكيف مع اضطرابات السيولة المحتملة بالشكل الذي يُمكنها من الوفاء لالتزاماتها ومنه التصدي للصدمات المالية والتخفيف من آثارها على النظام المصرفي. كما قامت بإدراج نسبة جديدة غير حساسة للمخاطر وهي معيار الرفع المالي الهادف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وكبح التوسع في الائتمان ومنه تخفيف مخاطر زعزعة استقرار النظام المصرفي والمالي ككل.

وفي ظل تعاظم المخاطر والتغيير المستمر في طبيعتها توسعت الاتفاقية وعزّزت من تغطيتها للمخاطر من خلال رفع متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن عمليات إعادة التوريق وكذا مخاطر الناجمة عن الأطراف المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، ما يؤدي إلى تخفيض المخاطر النظامية على مستوى النظام المصرفي والمالي ككل.

في الأخير يمكن القول أن اتفاقية بازل III جاءت بمقاربة جديدة للتنظيم الاحترازي حيث لم تهتم بالرقابة الاحترازية على المستوى الجزئي فقط بل غطت الرقابة الاحترازية الكلية ومنه تغطية المخاطر النظامية التي أهملتها الاتفاقيات السابقة، مما سيسمح لها بتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي والمالي ككل، ويمكنها من تحقيق سلامة النظام المصرفي بشكل أنجع من الاتفاقيات السابقة لبازل.

4. تقييم مدى سلامة القطاع المصرفي البلجيكي في ظل تطبيق اتفاقية بازل III

تبنت دول الاتحاد الأوروبي اتفاقية بازل III من خلال القوانين الصادرة عن الهيئة المصرفية الأوروبيةEBAوالمتماشية مع إصلاحات لجنة بازل، من هذه الدول بلجيكا التي تسعى جاهدة على غرار دول الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز متانة قطاعها

المصرفي والمالي الذي تعرض إلى صدمات متتالية بدءا بأزمة الرهن العقاري سنة2007ثم أزمة القروض السيادية سنة2009، يضاف لها الأزمة السياسية البلجيكية** مما وضع الاقتصاد البلجيكي في وضع حرج أدى إلى زعزعة الاستقرار المصرفي والمالي فيها.وقامت بلجيكا بتبني العديد من التدابير العلاجية والإصلاحات والتعديلات الهيكلية المفروضة عليها من دول الاتحاد الأوروبي الأكثر قوة ومن صندوق النقد الدولي مقابل حصولها على مساعدات مالية وقروض للخروج من أزمة الديون. في ظل كل ما سبق تبنت بلجيكا كل متطلبات اتفاقية بازل III بشكل تدريجي حسب التشريعات والتواريخ المحدد من الهيئة المصرفية الأوروبية .

1.4 تقييم الوساطة المصرفية في البنوك البلجيكية في ظل اتفاقية بازل III

يتكون القطاع المصرفي البلجيكي من 87 بنكا منها 14 بنك مختلط غالبية أسهمه لبلجيكا و19 بنكا أغلبية أسهمه للقطاع الأجنبي و54 فرعا بلجيكيا لمؤسسات ائتمان أجنبية(NBB, 2018, p. 175).ويعد كلا من بنك BELFIUSKBC، BNP PARIBAS FORTIS، ING BELGUIMالبنوك الرائدة ذات التأثير النظامي المحلي في بلجيكا(The European Banking Federation, 2019)بميزانية مجمعة تبلغ 82% من إجمالي ميزانية القطاع المصرفي نهاية(NBB, 2017, p. 93)2016، وسنستعرض فيما يلي تطور مؤشرات الوساطة المالية للبنوك البلجيكية خلال الفترة 2011-2017لمعرفة مدى مساهمتها في تمويل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في بلجيكا.

الشكل رقم02: تطور الناتج المحلي الإجمالي وخدمات الوساطة المالية في بلجيكا للفترة2011-2017

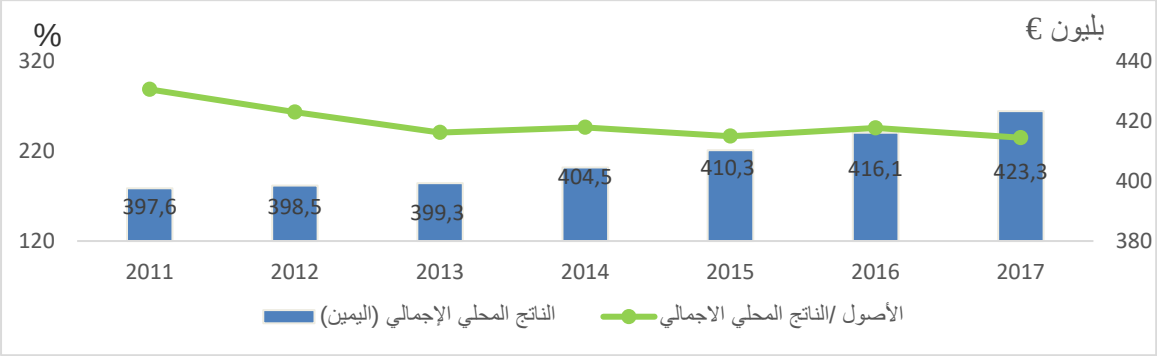

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- التقارير الإحصائية الربع السنوية الصادرة عن البنك المركزي البلجيكي خلال الفترة 2011 إلى الربع الثاني من 2018.

- الملحقين 01 و02.

نلاحظ من الشكل أعلاه نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال طول فترة الدراسة إلا أن نسب النمو منخفضة نوعا ما حيث ارتفع سنة 2012 بنسبة 0.22% مسجلا 398.5 بليون يورو لترتفع بشكل تدريجي إلى أن بلغت 423.3 بليون يورو سنة 2017 أي نمو بنسبة 6.46% مقارنة مع سنة 2011 ، أما نسبة إجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فقد سجلت تذبذبا في قيمها بنسب تتراوح بين 236.5% و288.5% ، وهذا راجع إلى اتجاه تطور

الأصول التي شهدت انخفاضا خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2014 و2016 التي سجلتا ارتفاعا فيها مقابل ارتفاع متواصل في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2011-2017. إلا أنه بالإجمال تعتبر نسب مرتفعة جدا مما يعكس مدى مساهمة أصول القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد البلجيكي.

2.4 تقييم جودة وملاءة رأس مال البنوك البلجيكية في ظل تطبيق اتفاقية بازل III

سنقوم باستعراض وتقييم جودة أصول البنوك في بلجيكا، لتقييم أثر تطبيقها اتفاقية بازل الثالثة في ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون الأوروبية، من خلال استعراض نسب رأس المال التنظيمي، وتحليل تطور نسب الملاءة خلال الفترة2011-2017.

1.2.4 هيكلة رأس المال التنظيمي للبنوك البلجيكية في الفترة 2011-2017

يتضح لنا من خلال الشكل أدناه أن حجم رأس المال التنظيمي شهد انخفاضا خلال السنواتمن2012الى2014بنسب تقدر بـ7.37%،0.99%و3.16% على التوالي، ليشهد ارتفاعا انطلاقا من سنة2015أي بعد تطبيق اتفاقية بازل III في جانفي2014والتي تنص على تحسين نوعية وكمية رأس المال، مسجلا نسب نمو تقدر بـ4.92%،7.73%و1.72%على التوالي خلال الفترة2015-2017 . كما نلاحظ أن الشريحة الأولى تشكل النسبة الأكبر من رأس المال التنظيمي بنسب تتراوح بين81.49% والتي سجلت سنة2011 و89.10% والتي سجلت سنة2017. إن نسبة رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول بلغت نسبة6.03% سنة 2011، سجلت هذه النسبة نموا طول فترة الدراسة باستثناء سنة2014التي شهدت تراجعا لتبلغ نسبة7.11%سنة2017.

الشكل رقم 03: تطور قاعدة رأس المال التنظيمي في البنوك البلجيكية للفترة 2011-2017

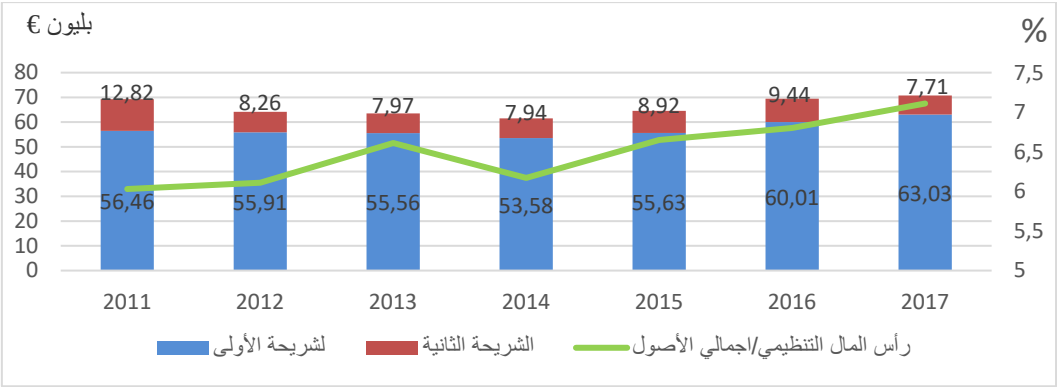

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : – الملحق رقم 02.

-International Monetary Fund, Belgium : FSIs and Underlying Series, IMF Data, available on : http://data.imf.org/regular.aspx?key=61404590, (12/12/2019).

2.2.4 تطور ملاءة البنوك البلجيكية في ظل تطبيق اتفاقية بازل III

إن الحد الأدنى لمعدل الملاءة المفروض على البنوك في بلجيكا والاتحاد الأوروبي بصفة عامة مطابقة للمفروضة من اتفاقية بازل III، واستعرضنا في الشكل أدناه تطور معيار كفاية رأس مال البنوك في بلجيكا خلال الفترة 2011-2017، والذين لاحظ من خلاله أن معيار كفاية رأس مال البنوك في بلجيكا انخفض سنة 2012 حيث سجل 18.2% مقابل 18.5% بسنة 2011، ليرتفع سنة 2013مسجلا 18.7%،انخفض هذا المعيار مجددا سنة 2014 بشكل ملحوظ مسجلا 17.6% وهي السنة التي طبقت فيها بلجيكا إصلاحات معيار كفاية رأس المال الجديدة، ويرجع الانخفاض في هذه السنة إلى الارتفاع في حجم الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان الناتج عن ارتفاع القروض والسلفيات ومنه الانكشافات نحو المؤسسات الغير الائتمانية. عرفت الفترة التي تلت تطبيق اتفاقية بازل III ارتفاع متتالي في نسبة معيار الملاءة حيث سجل نسبة 18.7%، 18.8% و19% على التوالي في السنوات 2015،2016 و2017، وهي نسب أعلى بكثير من الحد الأدنى النظامي لاتفاقية بازل III.

الشكل رقم 04: تطور معيار كفاية رأس المال للبنوك في بلجيكا خلال الفترة 2011-2017

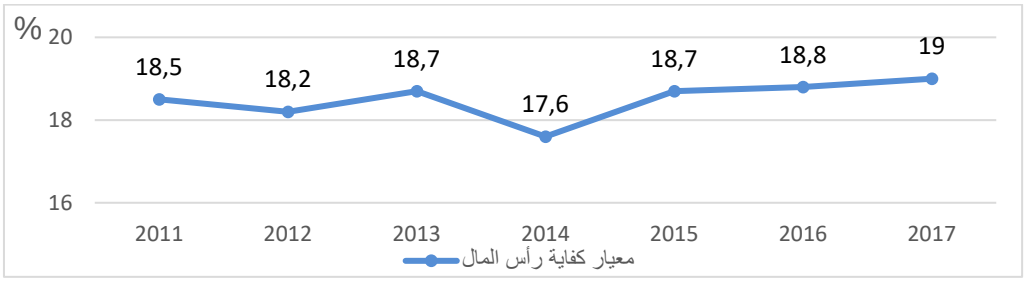

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-International Monetary Fund, Belgium: FSIs and Underlying Series, IMF Data, available on: http://data.imf.org/regular.aspx?key=61404590) ,12/12/2019).

3.4 معيار الرفع المالي كمتطلب رئيسي في اتفاقية بازل III

باشرت بلجيكا بتطبيق معيار الرفع المالي ابتداءا من جانفي2015ويُبين الشكل أدناه تطور معيار الرفع المالي خلال الفترة2014-2017،إذ يتضح لنا أن البنوك البلجيكية سجلت نسب رفع مالي أعلى من النسب المحددة في بازل III حيث بلغت نسبة4.7%سنة2014لترتفع هذه النسبة الى 4.8%سنة 5.5،2015%سنة2016 و5.9%سنة 2017، وهي نسب تفوق الحد الأدنى 3%.

الشكل رقم 05: تطور معيار الرفع المالي للبنوك البلجيكية في الفترة 2014-2017

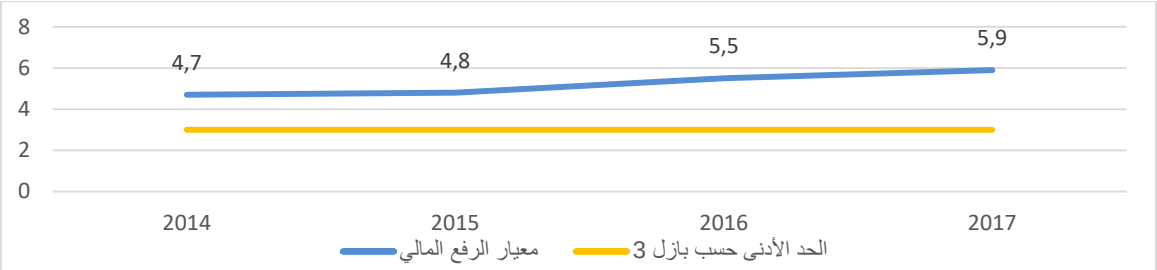

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:
National Bank Of BELGIUM, Financial Stability Report 2018, Op.cit, p57.

4.4 تقييم المخاطر المصرفية في البنوك البلجيكية في ظل تطبيق اتفاقية بازل III

1.4.4 تطور الأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك البلجيكية

سنستعرض من خلال الشكل أدناه تطور كلا من الأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك البلجيكية خلال الفترة2011-2017 ونسبتها إلى إجمالي الأصول وتُعتبر هذه النسبة مؤشر لحجم المخاطر في قاعدة الأصول. إذ يتضح لنا من خلاله أ البنوك البلجيكية سجلت انخفاضا في حجم الأصول المرجحة في المخاطر خلال السنوات2012-2015 وهذا راجع إلى سياستها المنتهجة لتخفيض انكشافاتها خصوصا نحو الأطراف المقابلة الأجنبية أما ارتفاعها خلال سنتي2016-2017 فيعود إلى الارتفاع في حجم الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان والناتج عن الارتفاع في إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة من طرف البنوك البلجيكية ، أما نسبة الأصول المرجة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول فنلاحظ أنها عرفت نموا متتالي طول فترة الدراسة باستثناء سنة 2014 وتتراوح النسبة بين 32% و38% وهي نسب منخفضة تعكس توجه البنوك البلجيكية نحو فئات الأصول الأكثر جودة في الميزانيات العمومية وابتعادها عن الأصول الخطرة.

الشكل رقم 06: تطور الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك البلجيكية خلال الفترة 2011-2017

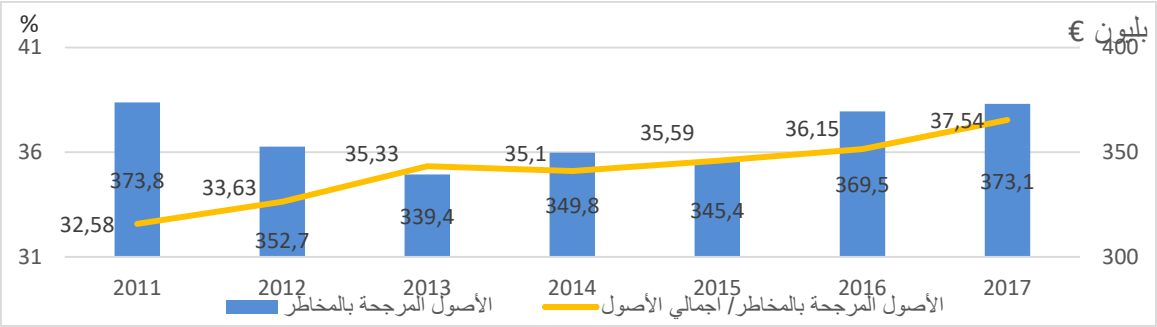

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: – الملحق رقم 02.
- National Bank Of BELGIUM, Financial Stability Report 2018, Op.cit, p57.

2.4.4 تطور القروض غير المنتظمة للبنوك البلجيكية ونسب تغطيتها

يوضح لنا الجدول أدناه تطور نسبة القروض الغير المنتظمة إلى إجمالي القروض في البنوك البلجيكية ونسبة تغطيتها خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 03: اتجاهات القروض الغير المنتظمة ونسب تغطيتها في البنوك البلجيكية2011-2017

السنة / النسبة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض الغير المنتظمة/إجمالي القروض	%3.3	%3.8	%4.3	%3.9	%3.6	%3.4	%2.8
مخصصات تغطية القروض/القروض غ. المنتظمة	%41.5	%41.4	%39.5	%43.3	%44.1	%44.9	%43.9

Source : National Bank Of BELGIUM, Financial Stability Report 2018, Op.cit, P86 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة القروض الغير المنتظمة إلى إجمالي القروض عرفت نموا متواصلا خلال الفترة2011-2013 أي قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل III بنسب3.3% ، 3.8% و4.3%على التوالي انخفضت هذه النسبة انطلاقا من سنة2014أي بعد البدء في تطبيق الإصلاحات الواردة في الاتفاقية مسجلة3.9% سنة2014، 3.6% سنة2015 ، 3.4%سنة2016و2.8%سنة2017، ويعكس هذا الانخفاض الذي تزامن مع الارتفاع في حجم انكشافات مخاطر الائتمان سلامة ومتانة القطاع المصرفي. نلاحظ أيضا ارتفاع في نسبة تغطية القروض الغير المنتظمة وتعتبر النسب المسجلة بعد تطبيق اتفاقية بازلIII أعلى من النسب المحققة قبل تطبيقها إلا أنها تبقى نسب منخفضة نوعا ما إذ لم تتمكن البنوك من تغطية كل قروضها الغير المنتظمة.

5.4 تقييم ربحية وسيولة البنوك البلجيكية في ظل اتفاقية بازل III

سنقوم بدراسة مدى تأثير الاتفاقية على ربحية البنوك البلجيكية،وكفاءتها التشغيلية وكذا سيولتها.

1.5.4 معايير ربحية البنوك البلجيكية خلال الفترة 2011-2017

1.1.5.4 تطور العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في المصارف البلجيكي

يوضح الشكل أدناه تطور معياري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنوك البلجيكية

الشكل رقم 07: تطور العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك البلجيكية

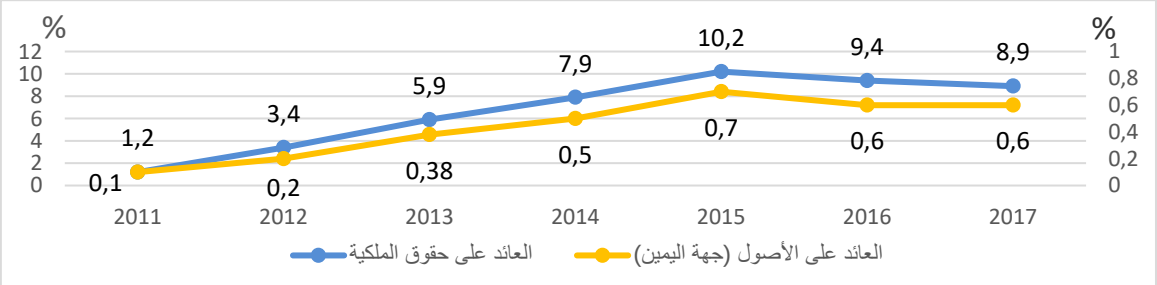

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي البلجيكي للفترة 2012-2018.

-International Monetary Fund, Belgium: FSIs and Underlying Series, IMF Data, available on: http://data.imf.org/regular.aspx?key=61404590, (14/12/2019).

ويتضح منه أن معياري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول عرفا نموا متتالي خلال الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية بازل III أي خلال الفترة 2011-2013مثلما هو مبين في الشكل أدناه، استمر المعيارين بالنمو سنتي 2014و2015 حيث سجلا معيار العائد على الأصول نسبة 0.5% سنة 2014 و0.7%سنة 2015، أما معيار العائد على الملكية فقد سجل 7.9% و10.2% خلال نفس الفترة، لم يتواصل هذا النمو خلال سنة 2016 حيث شهد فيها العائد على الأصول ومعيار العائد على حقوق الملكية انخفاضا مسجلين نسبة 0.6 % و9.4% على التوالي ، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في حجم صافي الأرباح سنة 2015 بـ 5.45%.استمر الانخفاض في معيار العائد على حقوق الملكية مسجلا نسبة8.9% وحافظ العائد على الأصول على نفس النسبة المسجلة سنة 2017 وهي 0.6%. ويجدر الإشارة إلى أن نسب الربحية المسجلة في القطاع المصرفي البلجيكي مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقة اليورو منذ سنة 2010، إلا أن السبب في هذا التفاوت يرجع أساسا إلى ارتفاع حجم المخصصات الخاصة بالقروض والخسائر الاستثنائية (غرامات، تكاليف التقاضي ...) في بعض دول منطقة اليورو. (NBB, 2018, p. 62)

2.1.5.4 مؤشرات الكفاءة التشغيلية للبنوك البلجيكية

سنقوم بتقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك من خلال تحليل تطور كلا من نسبة التكاليف إلى الإيرادات، ونسبة المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول حيث تقيس لنا هذه المؤشرات حجم التكاليف بالنسبة لإيرادات البنك وأصولها، وتشير النسب المنخفضة إلى الكفاءة التشغيلية المرتفعة للبنوك.

الشكل رقم 08: نسبة التكاليف إلى الإيرادات في البنوك البلجيكية في الفترة 2011-2017

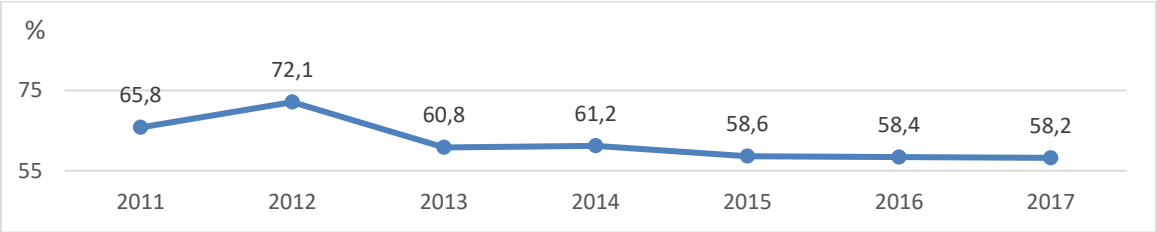

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- National Bank Of BELGIUM, Financial Stability Report 2018, Op.cit, P176.

مثلما هو موضح في الشكل السابق سجل معيار التكاليف الى الإيرادات نسبة65.8%سنة 2011 ارتفعت هذ النسبة سنة 2012 حيث بلغت اقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة مسجلة نسبة 72.1% مما يعني تدهور الكفاءة التشغيلية للبنوك البلجيكية بسبب ارتفاع تكاليفها التشغيلية ، انخفضت هذا النسبة مجددا سنة 2013 حيث سجلت نسبة 60.8%ثم ارتفعت بشكل هامشي سنة 2014 مسجلةً نسبة 61.2%لتنخفض مجدداً بشكل متتالي خلال الفترة 2015 -2017أي خلال تطبيق اتفاقية بازل الثالثة مما يعكس تحسن الكفاءة التشغيلية للبنوك.

2.5.4 تطور مؤشرات السيولة لدى البنوك البلجيكية في ظل تطبيق اتفاقية بازل III

1.2.5.4 تطور بعض مؤشرات السيولة للبنوك البلجيكية خلال الفترة 2011-2017

يبين الجدول أدناه تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك البلجيكية، ونسبتها إلى إجمالي الالتزامات القصيرة الأجل وهي المطلوبات التي تلتزم البنوك بدفعها على المدى القصير. إذ نلاحظ من خلاله أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سجلت34.3%سنة2011،ارتفعت هذه النسبة سنتي 2012 و2013لتبلغ36.4 % و36.8%على التوالي، لتنخفض سنة2014الى32.8%وواصلت في الانخفاض سنة2015مسجلةً32.2% ، ارتفعت من جديد سنة 2016 بشكل طفيف حيث بلغت32.6%وعرفت سنة2017انخفاضا لها حيث بلغت 31.7% أما بالنسبة إلى نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات القصيرة الأجل فنلاحظ أنها شهدت تدهورا طول فترة الدراسة حيث بلغت سنة2011نسبة82.1% ، انخفضت هذه النسبة بشكل متتالي حتى بلغت 53.9% سنة2017 .ويرجع الانخفاض في هذه النسبة إلى هيكلة ميزانية البنوك البلجيكية
المتميزة بكبر حجم التزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم04: مؤشرات السيولة للبنوك البلجيكية خلال الفترة 2011-2017 (الوحدة: %)

السنة / النسبة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	34.3	36.4	36.8	32.8	32.2	32.6	31.7
الأصول السائلة/الالتزامات القصيرة الأجل	82.1	77.3	68.5	61.3	56.8	55.8	53.9

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:- الملحق رقم 02.
-International Monetary Fund, Belgium: FSIs and Underlying Series, IMF Data, available on: http://data.imf.org/regular.aspx?key=61404590, (12/12/2019).

2.2.5.4 تطور معايير اتفاقية بازل III للسيولة في بلجيكا

تبنت بلجيكا مثل نظيراتها في الاتحاد الأوروبي معيار تغطية السيولة LCR، وأصبح جاري المفعول منذ جانفي 2015، أما معيار صافي التمويل المستقر فلم يدخل بعد حيز التطبيق تماشيا مع التواريخ المحددة في اتفاقية بازل III التي حددت تاريخ جانفي 2018 كأول سنة لتطبيقه، ويبين لنا الجدول أدناه تطور نسبة السيولة النظامية للبنوك البلجيكية في الفترة

2011-2014(وهي نسبة السيولة النظامية للبنوك عند اختبارات الضغط لشهر واحد، والتي عوضت في أكتوبر2015بـ LCR) .

الجدول رقم 05: تطور معيار تغطية السيولة للبنوك البلجيكية (الوحدة: %)

السنة / النسبة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السيولة النظامية	83	69	73	80	–	–	–
تغطية السيولة LCR	–	–	–	–	137	140	137.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- National Bank Of BELGIUM, Financial Stability Report 2017 , Brussels, 2017, P81.
- National Bank Of BELGIUM, Financial Stability Report 2018, Op.cit, P52.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معيار السيولة النظامية للبنوك البلجيكية سجل نسبة 83%سنة2011 انخفضت هذه النسبة سنة 2012 لتبلغ 69%، ثم ارتفعت مجددا سنة 2013 مسجلةً 73% لتتواصل في الارتفاع سنة 2014 حيث بلغت 80%، تم استبدال هذه النسبة بمعيار تغطية السيولة الصادر في اتفاقية بازل III والذي سجل نسبة137% سنة 2015 لترتفع هذه النسبة سنة 2016 إلى 140% ثم انخفضت سنة 2017 إلى 137.7% وهي نسب أعلى من الحد الأدنى المحدد في اتفاقية بازل III والبالغ 100%.

5. تحليل النتائج:

من خلال ما سبق لاحظنا أنه تأتى من تطبيق محاور اتفاقية بازل الثالثة في بلجيكا تحسن في مؤشرات الوساطة المصرفية كما سجلت معدلات الملاءة نسبا تفوق بكثير الحد الأدنى المحدد في اتفاقية بازل III، إذ أن النسب المسجلة بعد التطبيق أعلى مقارنة مع السنوات السابقة، كما عرفت مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية نموا بعد التطبيق، بالرغم من التخوف الذي أحاط موضوع الربحية والذي أشارت له بعض الدراسات، حيث تبين لنا من خلال الدراسة أنه بالرغم من الأزمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد إلا أن معدلات الربحية المسجلة من طرف بنوكها عرفت ارتفاعا بعد تطبيق محاور اتفاقية بازل الثالثة، أما مؤشرات السيولة فقد شهدت انخفاضا متتالي في نسبها بعد تطبيق اتفاقية بازل الثالثة الأمر الذي كان متوقعا والذي أشارت له العديد من الدراسات السابقة إذ أن الرفع من المتطلبات الرأسمالية الكمية والنوعية في اتفاقية بازل يخلق ضغوط على البنوك مما يخفض نوعا ما من سيولتها ، إلا أنها استوفت الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة المستحدث في بازلIII ، أما القروض الغير المنتظمة فقد عرفت انخفاضا بالرغم من ارتفاع انكشافات البنوك خصوصا لمخاطر الائتمان مما يعكس سلامة ومتانة القطاع المصرفي البلجيكي.

كما أننا لاحظنا من خلال الدراسة أن اتفاقية بازل III جاءت بمقاربة جديدة للتنظيم الاحترازي حيث لم تهتم بالرقابة الاحترازية على المستوى الجزئي فقط والتي لم تكن كافية لوحدها لمواجهة المخاطر النظامية والآثار الدورية للنظام المصرفي

والمالي ككل (مثل اتفاقية بازل الأولى والثانية) بل غطت الرقابة الاحترازية الكلية ومنه تغطية المخاطر النظامية التي أهملتها بازل II، مما سيسمح لها بتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي المالي ككل، ويمكنها من تحقيق السلامة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي بشكل أنجع من سابقتيها. **(وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الرئيسية)**.

6. خاتمة:

تعتمد سلامة القطاع المالي والمصرفي على سن القوانين والتشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات الناتجة عن عدم احترام البنوك والمؤسسات المالية لقواعد ومبادئ العمل المصرفي السليم خاصة في إطار التحرير المالي والعولمة المصرفية. وقد لعبت لجنة بازل دورا كبيرا في تنسيق أنظمة الرقابة على البنوك، حيث وضعت توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية آخرها اتفاقية بازل III التي جاءت لتعزيز متانة وصلابة البنوك لمواجهة الصدمات والأزمات التي تصيب النظام

المصرفي والمالي، وكذا من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار والسلامة المالية للقطاع المصرفي من خلال مجموعة من اللوائح الصارمة التي تضمنتها الاتفاقية .

انطلاقا من دراستنا رصدنا مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- اهتمت اتفاقيتي بازلI و II بالمعايير الاحترازية الجزئية فقط، أما بازل III ركزت على المعايير الاحترازية الجزئية والكلية مما سيسمح لها بالمساهمة في ضمان السلامة المصرفية والمالية؛
- إن الرفع من المتطلبات الرأسمالية الكمية والنوعية في اتفاقية بازل يخلق ضغوط على البنوك مما يخفض نوعا ما من سيولتها؛
- إن معيار الرفع المالي الغير الحساس للمخاطر المستحدث في اتفاقية بازل الثالثة يخلق مثبط ضد التصنيفات الغير الواقعية للقروض ومنه الحد من المديونية المفرطة في القطاع المصرفي إلا أنه يدفع بالبنوك للتوجه نحو الأصول الأكثر خطورة لو لم يرافق مع معيار كفاية رأس المال.

التوصيات

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات على النحو التالي:

- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في البنوك من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام؛
- يجب على البنوك أن تركز أكثر على اختبارات الضغط لمختلف المخاطر، وذلك من خلال قيامها بتطوير فرضيات الضغط وهذا من أجل تحديد نقاط قوتها وضعفها ومعرفة مدى قدرتها على البقاء والصمود في ظل الظروف المالية غير المواتية.
- ضرورة مسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال الرقابة المصرفية من خلال التطبيق التام لكل متطلبات اتفاقية بازل الثالثة، التي تعتبر فرصة حقيقية لتطور البنوك العمومية والخاصة وربطها بالمنظومة المصرفية العالمية.

7. الإحالات:

[*] الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

[**] بقاء بلجيكا بدون حكومة لمدة 535 يوما بعد التشريعات خلال الفترة 2010-2011، لعدم الاتفاق بين الشماليون الناطقون بالفلمنكية والجنوبيون الفرانكفونيون.

8. المراجع:

BCBS. (2010 rev June 2011). *Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.* Switzerland: Bank for International Settlements.

BCBS. (january 2014). *Basel III : leverage ratio framework and disclosure requirements.* Switzerland: Bank for International Settlements.

BCBS. (July 2011). *Global systemically important banks: Assessment methodology and the additional loss absorbency requirement.* Switzerland: Bank for International Settlements.

Chebaiki, S., & Slimani, K. (2014, december). les accords de Bale on l'évolution des règles prudentielles. *djadid eliktissad review, 09*.

la mise en oeuvre de Bâle III : vers un .(Juin, 2014) . Paulin Graydon و ،ÉricChouinard .secteur bancaire plus sûr *.Revue du système financier , Banque du canada*

Financial Stability Board. (2010, 10 20). Reducing the moral hazard posed by systemically important financial institutions, FSB Recommendations and Time Lines. Retrieved from https://www.sullcrom.com/files/upload/FSB-Reducing-the-moral-hazard-posed-by-systemically-important-financial-institutions.pdf

IMF. (2006). *Financial soundness indicators (FSIs) - compilation guide.* Retrieved from https://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/pdf/fsiFT.pdf

NBB. (2018). *Financial Stability Report 2018.* Brussels: National Bank Of BELGIUM.

NBB. (01 juin 2018). *Financial Stability Report 2018.* Brussels: National Bank Of BELGIUM.

NBB. (2017). *Financial Stability Report 2017.* Brussels: National Bank Of BELGIUM.

Global Governance and Regulatory Failure The Political .(2015) .Roman Goldbach .Palgrave Macmillan :Hampshire.*Economy of Banking , International Political Economy Series*

The European Banking Federation. (2019, 02 12). *Belgium's banking sector: Facts & Figures.* Retrieved from The European Banking Federation: https://www.ebf.eu/belgium

Tomuleasa, I. I. (2017). Performance and soundness of european banking systems. Economics and Finance, Thèse de Doctorat en Economie. Economics and Finance department, Iaşi, Roumanie: Université Clermont Auvergne, Universitatea Alexandru Ioan Cuza.

أحمد علاش، و وهيبة خروبي. (جوان , 2015). دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل. *مجلة الأبحاث الاقتصادية، 12*.

رانيا زرير ، و نرمين الحموي . (2016). مدى ملائمة مؤشر لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية. *سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*(العدد 01).

سلطة النقد الفلسطينية. (مارس 2016). مؤشرات السلامة المالية في ظل بازل III. *المرساة المصرفية ،نشرة متخصصة صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية*(العدد 09).

علي محمد عوض العبيد. (2018). *دور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي والسلامة المالية – دراسة حالة بنك السودان المركزي -، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية*. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

كمال بوصافي، و فيصل شياد. (15-16 جوان 2010). معايير نجاح البنك الإسلامية : تحليل متعدد المعايير. *مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية : التقاضي عبر الحدود*. ماليزيا: الجامعة العالمية الإسلامية.

كوثر طلحي. (2019). آليات تطبيق معايير اتفاقية بازل III ودورها في استقرار العمل المصرفي –دراسة بعض التجارب الدولية-،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة يحى فارس، المدية.

محمد أمين صلاح الدين. (2010). استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف. *مجلة المنصور*(العدد 13).

مريم بونيهي. (2016). آفاق معايير تطبيق اتفاقية بازل الثالثة وآثارها على تمويل التجارة الخارجية –تجارب بعض البنوك العربية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. المدية: جامعة يحي فارس.
ناصر دادي عدون، و حمزة عمي سعيد. (جوان, 2014). الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، مخبر الإصلاحات الاقتصادية - المدرسة العليا للتجارة-، الجزائر.*

9. الملاحق

الملحق رقم 01: الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا لسنة 2017–2018

GDP growth - international comparison

Customise | Export | My Queries

Area	Belgium				
Price type and unit	Chained 2015 euros (in millions of euro)				
Adjustment	Working day and seasonally adjusted				
Frequency	Quarterly				
Time	2017Q1	2017Q2	2017Q3	2017Q4	2018Q1
	105 209	105 710	105 891	106 472	106 816

Source :http://stat.nbb.be/?lang=en&SubSessionId=ba0e8455-5dfa-4da8-b3f2-9b873b309dd9&

الملحق رقم 02: بعض المعطيات الرئيسية للبنوك البلجيكية للفترة 2006–2017